

الأسمدة العربية

PR & MEDIA

www.arabfertilizer.org
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الخميس 25 مايو 2023
Thu, 25 May 2023

الرئيس السيسي يشهد افتتاح مجمع مصانع إنتاج الكوارتز بالعين السخنة



مصر

والدول العربية والأفريقية ، والأول عالمياً من حيث تكامل العملية الإنتاجية ، وذلك بإقامة مصانع لإنتاج منتجات متنوعة من خام الكوارتز، مثل رقائق وألواح وأحجار وبودرة وغيرها.

الجمهورية. وتولى تنفيذ مشروع مجمع مصانع الكوارتز ، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ، حيث يستغل خامات ذات جودة عالية من جبال البحر الأحمر، وتصل نقاوة الكوارتز إلى 99٪ في منجم بمنطقة مرسى علم. ويصنف المشروع كأول من نوعه في مصر

شهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم الخميس، افتتاح مجمع مصانع إنتاج الكوارتز في منطقة العين السخنة، والذي يعد أول مشروع صناعي متكامل لإنتاج خام الكوارتز، المعروف باسم "الذهب الأبيض". صرح بذلك المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة

اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العربي للأسمدة



الإتحاد العربي للأسمدة

وقد ناقش سعادة اعضاء المجلس الموقر بنود جدول الاعمال الموضوعة وتم الخروج بنتائج ايجابية واتخاذ قرارات هامة من شأنها خدمة صناعة الاسمدة العربية

عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للاسمدة اجتماعه السابع والعشرين بعد المائة في العاصمة التشيكية براغ الثاني لعام 2023 وذلك على هامش فعاليات المؤتمر السنوي للاتحاد العالمي للاسمدة (IFA)

انتخاب اعضاء مجلس إدارة الاتحاد العالمي للأسمدة



الأردن

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العربي للأسمدة بأصدق التهاني والمباركة لسعادة الدكتور معن النصور - الرئيس التنفيذي لشركة البوتاس العربية، عضو الإتحاد العربي للأسمدة، وذلك بمناسبة تعيين سعادتة عضواً في مجلس إدارة الإتحاد العالمي للأسمدة (IFA)، متمنين كل التوفيق والنجاح ولشركتكم كل التقدم والازدهار.



السعودية

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العربي للأسمدة بأصدق التهاني والمباركة لسعادة المهندس / عبد الرحمن شمس الدين - الرئيس التنفيذي لشركة سابق للمغذيات الزراعية، وعضو مجلس إدارة الإتحاد العربي للأسمدة، بمناسبة تعيين سعادتة عضواً في مجلس إدارة الإتحاد العالمي للأسمدة (IFA)، متمنين كل التوفيق والنجاح ولشركتكم كل التقدم والازدهار.



البحرين

تتقدم الأمانة العامة للاتحاد العربي للأسمدة بأصدق التهاني والمباركة لسعادة المهندس/ ياسر عبدالرحيم العباسي - الرئيس التنفيذي - شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وعضو مجلس إدارة الإتحاد العربي للأسمدة، بمناسبة تعيين سعادتة عضواً في مجلس إدارة الإتحاد العالمي للأسمدة (IFA)، متمنين كل التوفيق والنجاح ولشركتكم كل التقدم والازدهار.



المغرب يتوفر على ١٨٠ مشروعا صناعيا لتثمين المواد المعدنية في إطار بنك المشاريع



المغرب

الأولية، ومنها الكوبالت والمنغنيز والفوسفات والبوتاس بالنسبة للأسمدة إلى جانب النحاس. وفي معرض رده على سؤال شفوي آخر حول "إحداث مناطق صناعية لتشجيع الاستثمار الخاص"، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار، أكد الوزير على ضرورة توفر وعاء عقاري ملائم لإقامة المشاريع، معتبرا أن المناطق الصناعية توفر إطارا مهيكلًا يستوفي الشروط الضرورية لمزاولة النشاط

الصناعية التي يتوفر عليها المغرب، مشيرا إلى أن ٨٧ في المائة من الصادرات المغربية هي مواد مصنعة ومثمّنة وليست موادا خام. وأشار المسؤول الحكومي إلى أن أكبر مصنع في المغرب هو المكتب الشريف للفوسفات إذ "يحتل الصدارة في صناعة الأسمدة على المستوى العالمي وليس في المغرب فحسب"، موضحا أن المغرب يتوفر على عدد من الصناعات المعدنية كما يتم تثمين عدد من المواد

أكد وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، يوم الثلاثاء بمجلس المستشارين، أن المغرب يتوفر على ١٨٠ مشروعا صناعيا لتثمين المواد المعدنية وذلك في إطار بنك المشاريع. وأبرز السيد مزور، في معرض جوابه عن سؤال خلال جلسة الأسئلة الشفوية حول "استراتيجية الحكومة لتشجيع الصناعة المعدنية"، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار، أن هذا القطاع يعد من أكبر المنظومات

الأمم المتحدة تعمل على إنشاء منصة لتسهيل صادرات روسيا إلى إفريقيا



أخبار عالمية

الصادرات الزراعية الروسية للعقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب غزو أوكرانيا، لكن روسيا تقول إن هناك قيوداً على المدفوعات والخدمات اللوجستية والتأمين وتأثيراً مخيفاً أوسع لتلك الإجراءات. وترفض الولايات المتحدة ودول أخرى شكاوى روسيا. وقالت جرينسبان إنها تعمل مع البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في محاولة لمساعدة الدول الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا على مواجهة تعطل التجارة والحصول على الحبوب والأسمدة الروسية من خلال "معاملات أكثر مرونة". وأضافت "نحن نعمل معهم (البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد) وننشئ

المتحدة إنها تفاقمت بسبب الحرب لأن البلدين ينتجان الحبوب والأسمدة للأسواق العالمية، خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط. وقالت ريبيكا جرينسبان، التي تقود تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وروسيا، في مقابلة "لم نتجاوز المنعطف الصعب"، ووصفت اتفاق البحر الأسود والاتفاق بين الأمم المتحدة وموسكو بأنهما "بمثابة شريان الحياة للأمن الغذائي" في العالم. وتقرر تمديد اتفاق البحر الأسود الأسبوع الماضي للمرة الثالثة بعدما وافقت روسيا على استمراره شهرين آخرين. لكنها كانت تهدد بالانسحاب ما لم تلب قائمة مطالب تهدف لتحسين وضع صادراتها من المواد الغذائية والأسمدة. لا تخضع

قالت كبيرة مسؤولي التجارة بالأمم المتحدة لرويترز، يوم الأربعاء، إن المنظمة تعمل مع البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لإنشاء منصة للمساعدة في معالجة المعاملات الخاصة بالصادرات الروسية من الحبوب والأسمدة إلى إفريقيا. ويلزم اتفاق أبرم في يوليو/تموز من العام الماضي الأمم المتحدة بمساعدة روسيا في التغلب على أي عقبات أمام صادراتها من الحبوب والأسمدة لمدة ثلاث سنوات. وجاء إبرامه بالتزامن مع التوصل إلى اتفاق يسمح بتصدير أمن للأغذية والأسمدة من أوكرانيا عبر البحر الأسود في أعقاب الغزو الروسي للبلاد في فبراير/شباط ٢٠٢٢. ويهدف الاتفاقان إلى تخفيف أزمة سلع عالمية قالت الأمم

الطويل. وعلق نحو ٢٦٠ ألف طن متري من الأسمدة الروسية في عدة موانئ أوروبية. وقالت موسكو إن الأسمدة سيتم التبرع بها للدول المحتاجة. وساعدت الأمم المتحدة في ترتيب الإفراج عن أول شحنتين، إلى ملاوي وكينيا. وقالت جرينسبان إن من المقرر تسليم غيرهما لنيجيريا وربما لسريلانكا وجنوب إفريقيا.

الدولية (سويفت) في يونيو/حزيران. وتريد روسيا إعادة ربطه بالشبكة، لكن الاتحاد قال إنه لا يفكر في إعادة البنوك الروسية. وكبدل عن سويفت، عالج بنك جيه.بي مورغان تشيس أند كو الأمريكي بعض مدفوعات صادرات الحبوب الروسية، حسبما قالت مصادر لرويترز الشهر الماضي، ويمكن أن يعالج عشرات المعاملات الأخرى. لكن روسيا رفضت ذلك ووصفته بأنه غير ملائم على المدى

منصة تسمح بمرونة أكبر في إجراءات العناية الواجبة مع العملاء للامتثال للعقوبات، مع السماح بمعاملات الأغذية والأسمدة مع إفريقيا". ولم يتسن الحصول على تعليق من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد الذي يتخذ من القاهرة مقرا. ولم تكشف جرينسبان عن مزيد من التفاصيل فيما تستمر المناقشات. فصل الاتحاد الأوروبي البنك الزراعي الروسي عن شبكة المدفوعات

البنك الدولي: ارتفاع التضخم بجميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في ٢٠٢٣



أخبار عالمية

تزال مؤشرات أسعار الأسمة والغذاء أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كورونا.

وأشار البنك الدولي إلى ضرورة وجود أنظمة جيدة التنسيق للإنذار المبكر وأطر عمل استباقية للتأهب وتنظيم جهود الاستجابة قبل وقوع الأزمة، بالإضافة إلى دور الحكومات في الحفاظ على بيئة أعمال داعمة لسلاسل القيمة الزراعية، وبناء برامج حماية اجتماعية تشمل الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمناخ وتراعي التكيف مع الأزمات، مع إعادة توجيه أنشطة صناديق دعم الأنشطة الزراعية، وتحسين الاستفادة من أموال القطاع الخاص من أجل تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

كما سلط مركز المعلومات الضوء على "التقرير

البلدان الأكثر تضررا في: أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى.

وأشار البنك الدولي إلى أنه من المتوقع بوجه عام أن تنخفض أسعار السلع الأولية بنسبة ٢١٪ في عام ٢٠٢٣، عما كانت عليه في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة ٢٦٪، وأسعار خام برنت ١٦٪، وأسعار المنتجات الزراعية ٧٪، وأسعار المواد الغذائية ٨٪، وأسعار الأسمدة ٣٧٪.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٣، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية بنسبة ١٤٪ وبنهاية مارس كانت أقل بنحو ٣٠٪ من ذروتها التاريخية في يونيو ٢٠٢٢، وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، لا

قال البنك الدولي إن تضخم أسعار الغذاء المحلية لا يزال مرتفعا في مختلف أنحاء العالم، فخلال الفترة (يناير ٢٠٢٣ - أبريل ٢٠٢٣) ارتفعت معدلات التضخم في جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تقريبا، مع ارتفاع مستويات التضخم إلى أكثر من ٥٠٪ في ٦٤,٧٪ من الدول منخفضة الدخل، و٨٣,٧٪ من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و ٨٩٪ من الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.

جاء ذلك خلال رصد وتحليل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء كل ما هو متعلق بالتقارير الدولية التي تتناول الشأن المصري أو تدخل في نطاق اهتماماته، وأوضح البنك الدولي أن ٨١,٨٪ من الدول مرتفعة الدخل يعاني من ارتفاع تضخم أسعار الغذاء، وتقع

العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٣" الصادر عن الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي عبارة عن تحالف دولي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالات حكومية وغير حكومية تعمل معا على معالجة الأزمات الغذائية، مشيرًا إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد لنحو ٢٥٨ مليونًا في ٥٨ بلدًا حول العالم خلال عام ٢٠٢٢.

وأشار مركز المعلومات إلى أن التقرير استخدم معيار للتقييم يسمى "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي"، وهو أداة لتطوير طرق تحليل الأمن الغذائي واتخاذ القرار، ويعد مقياس موحد لدمج بيانات الأمن الغذائي والتغذية وسبل

العيش في بيان شامل حول طبيعة الأزمة، ومدى شدتها، والنتائج المترتبة على الاستجابة لأزمات الغذاء، ويتكون هذا المقياس من خمس مراحل تتدرج حسب شدة انعدام الأمن الغذائي وتبدأ بالمرحلة الأولى وهو الحد الأدنى وتنتهي بالمرحلة الخامسة وهي الكارثة أو المجاعة.

وذكر التقرير أن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، وهو أحد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٣٠، أصبح يواجه تحديات أكبر من أي وقت مضى، وذلك في ظل زيادة عدد السكان الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد للعام الرابع على التوالي.

ولفت التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة انعدام الأمن الغذائي الحادة ارتفع إلى ما يقرب من ٢٥٨ مليون شخص في ٥٨ دولة أو إقليم عام ٢٠٢٢، مقارنة بحوالي ١٩٣ مليون شخص في ٥٣ دولة أو إقليم في عام ٢٠٢١، وهو ما اعتبره التقرير أعلى مستوى على الإطلاق في عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة حادة في انعدام الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١٧، كما أنها المرة الرابعة على التوالي التي يزيد فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة حادة في انعدام الأمن الغذائي.

التغيرات المناخية تهدد قدرة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي



اخبار عالمية

ونظراً للارتباط الوثيق بين الزراعة وإنتاج الغذاء، وما يشهده العالم من تغيرات مناخية غير مسبوقه، يأتي هذا الحوار مع مستشار السياسات الزراعية بالمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في منظمة "الفاو"، الدكتور كيان أكرم الجاف، لإلقاء الضوء على حالة الأمن الغذائي في المنطقة العربية، كما يتحدث لـ"العين الإخبارية" عن استعدادات المنظمة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) الذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام.

من ضمن أبرز النتائج التي كشف عنها تقرير "نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام ٢٠٢٢"، الصادر عن المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمنظمة "الفاو"، بالاشتراك مع عدة منظمات دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة، أن عدد الأشخاص الذين عانوا بالفعل من انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة العربية في عام ٢٠٢١، بلغ قرابة ٥٤ مليون شخص، بنسبة زيادة تصل إلى ٥٥% عن مستويات عام ٢٠١٠، وبزيادة تتجاوز معدلات عام ٢٠٢٠ بأكثر من ٥ ملايين شخص.

بينما تحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقرير لها، من أن ٣,٣ مليار شخص، غالبيتهم من آسيا وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة، يواجهون تداعيات قاسية نتيجة التغيرات المناخية، تطرق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) جرس إنذار جديد. هذا التحذير نابع من وصول معدلات الجوع وسوء التغذية في المنطقة العربية إلى ما تصفها بـ"مستويات حرجة"، نتيجة التأثيرات السلبية الناجمة عن تغير المناخ على نظم الزراعة وإنتاج الغذاء في مختلف دول المنطقة.

الجوفية، وزيادة ندرة المياه. وكذلك، هناك مشروع رفع طموحات المناخ في استخدامات الأراضي والزراعة من خلال الخطط والمساهمات الوطنية (SCALA)، الذي يجري تنفيذه في مصر، ويعمل هذا المشروع على تحليل تأثير تغير المناخ على النواحي المختلفة في قطاع الزراعة، ويأتي تنفيذ هذا المشروع في وقت حرج للعالم، في ظل تأثير تغير المناخ على مجالات الحياة المختلفة، ومنها قطاع الزراعة، في ضوء تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، الذي يشير إلى أن ارتفاع حجم فقدان الإنتاجية الزراعية في القارة الأفريقية، واستمرار ارتفاع درجة حرارة الأرض، سيؤدي إلى كارثة في مجال توفير الغذاء.

كيف يستعد المكتب الإقليمي للفاو لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) الذي يُعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة أواخر هذا العام؟

شاركت منظمة الفاو بفعالية في الدورة ٢٧ لمؤتمر أطراف اتفاقية تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ بمصر، خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢، وكان المكتب الإقليمي للمنظمة ممثلاً ضمن الفريق التنسيقي والتجهيزي للمؤتمر، كما ساهمت المنظمة في الخروج بمجموعة من المبادرات القوية، التي أخذت بزمامها الرئاسة المصرية للمؤتمر، في مقدمتها مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام (FAST)، التي تهدف إلى دعم العمل المناخي في مجال النظم الزراعية والغذائية، ومبادرة العمل المناخي والتغذية (I-CAN)، بهدف تحسين إمكانية التمتع بأنماط غذائية صحية ومستدامة، ومبادرة العمل من أجل التكيف والقدرة على الصمود في مجال المياه (AWARE)، بينما تتعلق المبادرة

والأدوات لتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف لقطاعات الزراعة، ومساعدة البلدان المختلفة على تحقيق الأهداف المناخية الوطنية، كما تقدم المنظمة الدعم الفني والتنفيذي لمشاريع تمويل المناخ، بما في ذلك مشاريع صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية، فضلاً عن تقديم الدعم لمشروعات التحول نحو نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولية واستدامة، وقدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، إلى جانب تقليل انبعاثات الكربون وغيرها من الانبعاثات الحرارية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدفين ٢ و١٣ في دول المنطقة.

هل يمكن ذكر بعض الأمثلة من المشروعات التي يقوم المكتب الإقليمي للفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتنفيذها في هذا المجال؟

هناك مشروع لتعزيز قدرة سلطنة عمان على معالجة ارتفاع مستوى سطح البحر، وتعزيز مقاومة المناخ في قطاعي الزراعة والمياه، تمويل من صندوق المناخ الأخضر، بقيمة تصل إلى حوالي ٩٥٠ ألف دولار، بموجب اتفاقية وقعتها منظمة الفاو وحكومة السلطنة، في فبراير/شباط ٢٠٢٢، لتنفيذ مشروع بناء بيئة مرنة وموارد زراعية ومائية مستدامة في سلطنة عمان، ويُعد هذا المشروع، الذي تمتد فترة تنفيذه إلى عامين، الأول من نوعه في المنطقة، وتقوم بتنفيذه المنظمة في سلطنة عمان، بالتنسيق مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وهيئة الطيران المدني، بصفتها السلطة الوطنية المعنية، وجامعة السلطان قابوس، ويتضمن المشروع إجراءات دراسات وتطوير حلول للتهديدات الرئيسية لتغير المناخ على قطاعي الزراعة والمياه، مثل تسرب مياه البحر إلى طبقات المياه

المنطقة؛ المكتب الإقليمي للفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يشرف على ١٩ دولة، من موريتانيا غرباً إلى العراق شرقاً، وجنوباً إلى السودان، وتعمل المنظمة على تنفيذ برامج تصل تكلفتها إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، في مقدمتها دعم صغار المزارعين، واستناداً إلى آخر نسخة من التحليل الإقليمي للمساهمات المحددة وطنياً في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الصادر عن الفاو، تتراوح استراتيجيات التكيف التي حددتها بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من الحفاظ على الأراضي والتربة، ونشر أصناف محاصيل وأنواع ماشية قادرة على مقاومة الجفاف والحرارة، إلى اعتماد تدابير لتحسين مرونة سبل العيش لأصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الضعيفة، بالإضافة إلى بحث إمكانيات تخفيف تأثير التغيرات المناخية من خلال الممارسات المختلفة، مثل تحسين ممارسات التغذية وتربية الحيوانات، والحد من إهدار الأغذية، وتنفيذ حلول تربط بين المياه والطاقة والغذاء عبر السلاسل الزراعية والغذائية.

كما أن معالجة تأثيرات التغيرات المناخية تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة، عبر النظام الزراعي والغذائي، بما في ذلك سلاسل التوريد الزراعية، على سبيل المثال، تقليل فقد الأغذية وهدرها، خاصة وأن المنطقة تسجل واحدة من بين أعلى المعدلات في العالم في واردات الغذاء، وكذلك من المهم أيضاً مراعاة استخدام «المياه الافتراضية» في المواد الغذائية المستوردة، والمدخلات الزراعية، لتعكس التكلفة الحقيقية للمياه، ويعتبر اعتماد نهج الزراعة الذكية مناخياً، وممارسات إدارة موارد الأراضي والمياه، من ممارسات التكيف الضرورية للزراعة وسبل العيش في المنطقة. وتعمل الفاو على تقديم التوجيه الفني والبيانات

في البداية، هناك سؤال بدأ البعض يثيره مؤخراً، حول اتهام قطاع الزراعة بالتسبب في تزايد الانبعاثات الحرارية، كيف يمكن للأنشطة الزراعية أن تكون سبباً في تفاقم التغيرات المناخية؟

أود في البداية، التأكيد على أن الترابط بين النظم الزراعية والغذائية وتغير المناخ هو ارتباط وثيق الصلة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، ومن المعروف أن الزراعة تُعد أكبر نشاط مستهلك للأراضي وموارد المياه، بالإضافة إلى تأثير الأنشطة الزراعية على الغابات والأراضي العشبية، وكذلك الأراضي الرطبة، ويمتد هذا التأثير أيضاً إلى التنوع البيولوجي، وتأتي أكثر الانبعاثات الزراعية من أنشطة تحويل الأراضي، مثل إزالة الغابات وتحويلها إلى مزارع، وانبعاث غاز الميثان من إنتاج الثروة الحيوانية والأرز، وانبعاثات أكاسيد النيتروز نتيجة استخدام الأسمدة الصناعية.

ولكن في المقابل، يُعد قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء مصادر رئيسية لتوفير الوظائف وسبل كسب الرزق لأعداد كبيرة من السكان حول العالم، ومع ذلك، هناك حوالي ٣ مليارات شخص لا يمكنهم تحمل تكاليف أنظمة غذائية صحية، من بينهم نحو ١٦٢ مليون شخص في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولذلك، يسعى الإطار الاستراتيجي لمنظمة الفاو إلى دعم خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود، من أجل تغذية وبيئة أفضل لشعوب المنطقة، دون ترك أي أحد خلف الركب.

الزراعة أحد أكثر القطاعات التي تتأثر سلبياً نتيجة تغير المناخ، ما هي أبرز مظاهر تلك التأثيرات؟

التغيرات المناخية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النظم الزراعية والغذائية، بسبب تغير أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة التي لا يمكن التنبؤ بها، وزيادة تواتر الكوارث والظواهر المناخية الحادة، مثل موجات الجفاف والفيضانات وتفشي الآفات والأمراض، ويمكن القول إن تغير المناخ أصبح يهدد قدرتنا على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، واستئصال الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ويندرج ذلك بطبيعة الحال على المنطقة العربية، التي ربما تشهد تأثيرات أكثر ضراوة، نظراً لما تعانيه من جفاف شديد، بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

ويمكن هنا الإشارة إلى أن قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء في المنطقة قد يواجه أكثر المخاطر حدة نتيجة تغير المناخ، بالنظر إلى ندرة المياه، وتكرار موجات الجفاف والأحداث المناخية المتطرفة، التي تهدد سبل العيش لغالبية السكان، ولاسيما صغار المزارعين والمجتمعات الأكثر ضعفاً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، موجة الجفاف التي شهدتها المنطقة مؤخراً، وتركت أكثر من ٥٠ مليون شخص في عدة دول، منها الصومال وكينيا وأوغندا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان، في حالة من انعدام الأمن الغذائي.

كيف يمكن تخفيف تأثير الأنشطة الزراعية وإنتاج الغذاء على التغيرات المناخية؟ وما هو دور المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في هذا الإطار؟

تعمل الفاو على نشر ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، بما يساعد المزارعين على زيادة الإنتاجية، وفي نفس الوقت زيادة قدرة قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء على

الصمود في مواجهة مخاطر تغير المناخ، مثل الجفاف، وتعزيز قدرة النظم الزراعية على امتصاص الكربون للحد من الانبعاثات الحرارية، كما تعمل المنظمة على بناء قدرات الدول المختلفة لترجمة هذه الخطط إلى ممارسات واقعية، بما يجعل النظم الزراعية والغذائية مستدامة وأكثر مرونة وقدرة على الصمود أمام المخاطر المناخية، وهذا يتضمن ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، والحد من إهدار الأغذية، والوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة الفاو تنشط في الدول العربية والأفريقية، مع ٦ مكاتب إقليمية ودون إقليمية، بالإضافة إلى مكاتب ميدانية في معظم البلدان، وتتيح هذه الشبكة التواصل مع الحكومات والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الشركاء، لتنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ، كما أن الفاو لديها شراكات حالية مع العديد من البلدان في المنطقة، لتنفيذ ٦ مشروعات ضمن صندوق المناخ الأخضر، إضافة إلى العديد من مشروعات التعاون الثنائي والفني لبناء قدرة المجتمعات الزراعية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وكذلك تحظى المنظمة بدور المراقب في عدد من هيئات صنع القرار، مثل جامعة الدول العربية، ومجلس وزراء البيئة العرب، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة (AMCEN)، وفي هذا الصدد، يمكنني القول إن الفاو على استعداد لدعم قطاع الزراعة، لضمان أن يبقى جزءاً رئيسياً من حلول التكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من حدتها.

ما هي أبرز الممارسات التي تتبناها المنظمة للتكيف مع التغيرات المناخية وعدم المساس بالأمن الغذائي لسكان

نطاق العمل المناخي في الميدان مع المجتمعات المحلية والمزارعين.

أحد أبرز نتائج قمة المناخ في شرم الشيخ، قرار إنشاء صندوق الأضرار والخسائر لتعويض الدول المتأثرة بتداعيات التغيرات المناخية، ما هو دور الفاو في هذا الصندوق؟

بالتأكيد قطاع الزراعة هو أحد أكثر القطاعات التي تتأثر بالتداعيات السلبية للتغيرات المناخية، ولذلك كان من ضمن التوصيات التي جاءت مواكبة لقرار إنشاء هذا الصندوق، الطلب من منظمة الفاو تقديم دراسة بخطة عمل شاملة (Work Plan) على ضوء النتائج والتقارير حول الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي نتيجة التغيرات المناخية، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذا التقرير خلال شهر، وسوف يتم الإعلان عنه رسمياً من خلال المكتب الإقليمي للفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

١,٥ درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي رفع مستوى الطموح في جميع القطاعات، لاسيما في النظم الزراعية والغذائية، ونحن بحاجة إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على الصمود، وكذلك إلى تسخير قوة الابتكار والتحول الرقمي، للمساعدة في تحقيق ذلك، وإفادة البلدان والمجتمعات الريفية والمزارعين، ولذلك يتعين علينا تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بسرعة، وفي الوقت نفسه، بناء القدرة على التكيف والصمود.

كما يتعين علينا كذلك، سواء في المكتب الإقليمي للفاو أو الشركاء الآخرين، الاستثمار بشكل أكبر في القدرة على التكيف والتصالح مع الطبيعة، بما في ذلك الحفاظ على النظام الإيكولوجي وإصلاحه، وتتضمن الاستراتيجيات الجديدة للمنظمة، الخاصة بتغير المناخ، رؤية طموحة للمساعدة في تحويل النظم الزراعية والغذائية، من خلال خطة عمل تهدف إلى تسهيل العمل المناخي، حول ثلاث ركائز رئيسية، تتضمن الدعوة على المستويين العالمي والإقليمي، ودعم البلدان على المستوى الوطني، وتوسيع

الرابعة بإدارة النفايات في أفريقيا، بهدف معالجة وإعادة تدوير ما لا يقل عن ٥٠٪ من النفايات الناتجة عن قطاع الزراعة في أفريقيا بحلول ٢٠٥٠.

وبدأ فريق المكتب الإقليمي لمنظمة الفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الإعداد مبكراً لمؤتمر الأطراف (COP٢٨)، الذي من المقرر أن يُعقد في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال التنسيق مع الفريق الرئاسي للمؤتمر في أبوظبي، ونسعى حالياً إلى التوصل لاتفاق رسمي مع سكرتارية المؤتمر، لحشد الدعم والتمويل لتنفيذ الأولويات والمبادرات التي خرجنا بها من مؤتمر الأطراف في شرم الشيخ، خاصة وأن مؤتمر (COP٢٧) استضافته مصر كممثلة للقارة الأفريقية، بينما تستضيف دولة الإمارات مؤتمر (COP٢٨) ممثلة عن آسيا، وهذا ما يعطي فرصة لوضع الأولويات المناخية لدول المنطقة على أجندة المؤتمر.

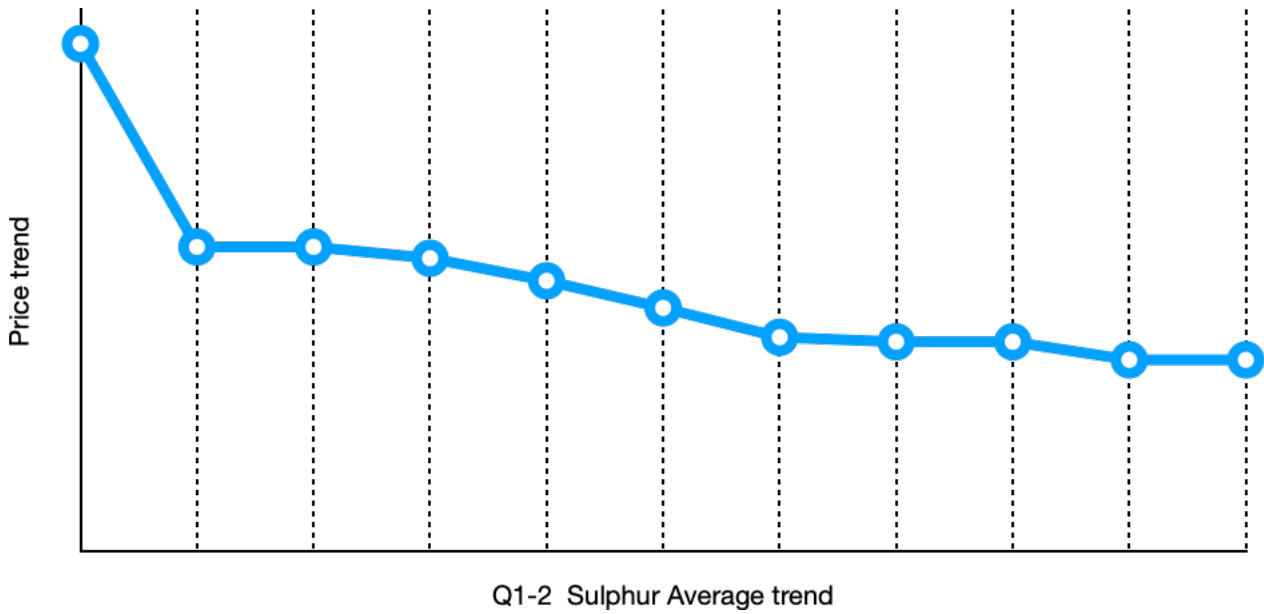
ما هو الدور الذي يقع على عاتق الفاو للمساهمة في تحقيق هدف اتفاق باريس لمنع ارتفاع الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة؟

من أجل تحقيق هدف اتفاق باريس لتجنب ارتفاع الاحترار العالمي بأكثر من

الأسمة العربية

النشرة الإقتصادية الاسبوعية Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام



Sulphur

Due to the weak demand rate of Sulphur during the previous period, which reflects decline in price trend during the past month with the emergence of some temporary stability at the beginning of the current month of May, the markets are still need more clarity, despite the weakness in demand, there is still some improvement relative to some East Asian ports, while the attached graph reflects the developments of Sulphur markets in Q1 and Q2.

الكبريت

في ظل استمرار ضعف معدلات الطلب والاقبال بالأسواق خلال الفترة السابقة، والتي تنعكس على التوجه الهبوطي بالأسعار خلال الشهر الماضي مع ظهور بعض الاستقرار المؤقت ببداية شهر مايو الجاري، إلا ان الأسواق ما زالت تحتاج الي المزيد من الوضوح، فعلي الرغم من ضعف الطلب فمزال هناك بعض التحسن النسبي ببعض موانئ شرق آسيا، فيما يعكس الرسم البياني المرفق تطورات أسواق الكبريت بالربع الأول والثاني من العام